ويربط الاقتصاديون بين هذه الدورات وبين الابتكارات الكبرى في مجالات الإنتاج المختلفة.

المطلب الثاني
أسباب الدورات الاقتصادية وإجراءات معالجتها

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وتظهر أهمية هذا الهدف في الاقتصاديات الحرة التي تتعرض لتقلبات اقتصادية دورية عديدة، ففي خلال المائة سنة الأخيرة تعرض الاقتصاد الأمريكي، على سبيل المثال، لخمس عشرة أزمة[1]، تركزت ثمانية منها في الفترة التالية على الحرب العالمية الأخيرة[2].

تبين دراسة هذه الدورات الاقتصادية وجود سبب مختلف لكل أزمة، فضلاً عن اختلاف هذه الدورات من حيث حدّتها[3]، ويرجع ذلك إلى أن التغيرات في القيم والكميات الاقتصادية بالانخفاض أو الارتفاع لا تتم، وفقاً للواقع التاريخي، على أساس نمط واحد، وإنما تتغير هذه القيم ومشتقاتها بطريقة غير منتظمة، كذلك لا تتم هذه التقلبات بطريقة مستقلة تمامًا، وإنما يحدث دائماً تداخل بين العوامل بعضها وبعض، إن آجلاً أو عاجلاً.

تحدث التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، والتي تأخذ طابعًا دوريًا، نتيجة للتغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال وللتغيرات في الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار.

أ ـ التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال:

يرى الاقتصاديون، وعلى رأسهم كينز[4]، أن تفسير الدورة الاقتصادية يرجع أساسًا إلى التغيرات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال، وخاصة في مجال

---

(1) Mitchell (Wesley): Business Cycles in American Economic Association (Select): Readings in Business Cycle Theory (George Allen & Unwin Ltd, London, 1954, 2nd ed.) p: 43.
(2) Erdman: An Investor's Guide; op. cit., p: 18.
(3) Schumpeter: The Analysis of Economic Change in Readings in Business Cycle Theory; op. cit., p: 5.
(4) Keynes: General Theory; op. cit., XXII.

الصناعة[1]، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال ذات مرونة كبيرة في المدى القصير، فإنها تتميز بمرونة أصلية Substantial في المدى الطويل[2].

تتوقف التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال على التوقعات وعلى ظروف خارجية مثل التقدم الفني والابتكارات، وظروف النمو، وظروف الحرب[3].

تؤثر التوقعات Expectations تأثيرًا بعيدًا في قرارات الاستثمار، فهي الوسيلة التي يؤثر بها المستقبل المتغير في الحاضر[4]، ذلك أن الكفاية الحدية لرأس المال لا تتوقف على حجم رأس المال وعلى نفقة الإنتاج الحالية فحسب، بل تتوقف أيضًا على التوقعات الجارية للحصيلة المستقبلة، والتي تكون عُرضة لتغيرات مفاجئة وعنيفة.

تتضح خطورة التوقعات في أنها تُدخل ضمن عناصر قرار الاستثمار عوامل تتصف بعدم الاستقرار، ذلك أن سيطرة التفاؤل على رجال الأعمال في أواخر مرحلة الرخاء، يجعلهم يبالغون في تقديراتهم للحصيلة المتوقعة لرأس المال، مما يدفع المضاربين والمنظمين إلى التوسع في الاقتراض والاستثمار والتشغيل والإنتاج، وتكون النتيجة اتجاه الاقتصاد نحو الرواج، وبالعكس فإن تشاؤم رجال الأعمال، واهتزاز الثقة، عندما يتضح أن السوق قد قدّرت فوق قدرها، يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية انخفاضًا مفاجئًا وسريعًا، فتنخفض الأثمان هي الأخرى انخفاضًا مفاجئًا وسريعًا، وتنهار الاستثمارات، وتقع الأزمة[5].

كذلك قد يعود هذا الانخفاض المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال، إلى انخفاض الحصيلة الجارية، نتيجة للزيادة الكبيرة في المخزون من السلع المعمرة، كما قد يعود إلى توقع انخفاض نفقة الإنتاج، ذلك أن هذا التوقع يحمل المنظمين على تأجيل القيام بالاستثمارات.

---

(١) حيث قد تعود تلك التغيرات في المجال الزراعي إلى تغيرات موسمية في المحصول الزراعي.

(2) Duesenberry (James): Business Cycles and Economic Growth (Mc Graw Hill, N. Y., 1958) p: 51.

(3) Keynes: General Theory; op. cit., Ch. XXII/ Hansen: op. cit., p: 352. Hicks: op. cit.; p: 63.

(4) Keynes: General Theory; op. cit.; p: 145.

(٥) قنديل وسليمان: الدخل القومي. مرجع سابق. ص ٢٤١ – ٢٤٢/ المحجوب: الطلب الفعلي. مرجع سابق. ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

كذلك فإن انخفاض الكفاية الحدية يؤدي إلى انخفاض الميل للاستهلاك، كما أن عدم الثقة في المستقبل والخوف المصاحب للانهيار المفاجئ للكفاية الحدية يؤدي إلى ارتفاع تفضيل السيولة Liquidity Preference[1]، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وهو ما يعجّل بانهيار الاستثمارات.

يرى الاقتصاديون أن التغير في ظروف الإنتاج، وظهور الاختراعات التكنواوجية، وما يترتب عليها من تطبيقات تؤدي إلى تغيرات في مستوى الفن الإنتاجي، تسفر عن ارتفاع معدل التشغيل واستغلال الموارد المتاحة، وبالتالي ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، وزيادة الاستثمارات حتى يصل الاقتصاد إلى حالة الازدهار[2]، إلا أن توقف هذه الابتكارات يكون له آثارًا وخيمة في اتجاه مستوى النشاط الاقتصادي إل الانخفاض[3].

كذلك فإن الظروف الخاصة باكتشاف الموارد الطبيعية، والتوجه إلى استغلال المناطق الجديدة، والنمو السكاني، تسهم في الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال، وانتعاش النشاط الاستثماري[4]، التي يتعرض لها الأفراد على الازمات. كما يكون لقيام الحروب، والاستعداد لها، أثره في الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال، وزيادة الاستثمارات[5].

تؤدي هذه التغيرات جميعًا إلى فتح أسواق جديدة، وزيادة الكفاية الحدية لرأس المال، ويؤدي تزايد الإنتاج، نتيجة لهذه الظروف، إلى زيادة العرض، وانخفاض الأسعار، وانخفاض الاستثمار، وانخفاض الائتمان، فيأتي الكساد بعد الرخاء.

يرى الاقتصاديون ضرورة التدخل من أجل محاربة الأزمة، والاحتفاظ بمستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى مرتفع بعيدًا عن الكساد، وذلك من خلال خفض

---

(1) Hicks: A Contribution to the Theory of the Trade Cycle; op. cit.; p: 117.

(٢) كما حدث أثناء الثورة الصناعية، راجع:

Hansen: Fiscal Policy & Business Cycles; op. cit.; pp: 33 – 34.

(3) Ibid. pp: 361 – 365.

(٤) قنديل وسليمان: الدخل القومي، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

Robertson: History of The American Economy (Harcourt Brace & Co., N. Y., 1955) – pp: 83 – 118, 241 245.

(٥) كما حدث في الحروب النابولينية الطويلة. راجع.

Hansen: Fiscol Policy & Business Cycles; op. cit., pp: 34 36.

سعر الفائدة، ورفع مستوى التشغيل، وقد خلص كينز إلى أن خفض سعر الفائدة لن يفيد في هذه المرحلة، حيث تكون الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة بصورة لا يمكن لسعر الفائدة، إذا ما انخفض، أن يرفع الاستثمارات، فضلاً عن وجود حد معين لا يستطيع سعر الفائدة الانخفاض عنه، نظرًا لارتفاع نفقات البنوك[1]، وعلى ذلك، تكون الإجراءات المتاحة لمحاربة الأزمة هي إعادة توزيع الدخول بغرض رفع الميل للاستهلاك، وتدخل الحكومة بإقامة استثمارات عامة، والعمل على تغيير الفن الإنتاجي[2] وضخ Pump- Priming كمية من الإنفاق العام للخروج بالاقتصاد من مرحلة الكساد لاجتياز الأزمة[3].

ب - المتغيرات الدورية في الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار:

إن اتجاه الجانب الأكبر من الدخل إلى الأغنياء، يؤدي إلى انخفاض الميل للاستهلاك، بصفة عامة، في المجتمع، حيث تكون الميول الحدية للاستهلاك عند الأغنياء أقل منها لدى الفقراء، كما يؤدي أيضًا إلى زيادة الميل إلى الاكتناز، نظرًا لعدم توافر فرص الاستثمار اللازمة لفوائض دخول الأغنياء الكبيرة[4].

يؤدي الكساد إلى انخفاض الدخول، فيرتفع الميل للاستهلاك، ويزداد الاستثمار بالتالي، بفعل المعجل، فيتجه الاقتصاد نحو الرخاء، وقد يحدث الرخاء نتيجة زيادة الاستثمار، فيدفع بالاقتصاد، بفعل المضاعف، إلى الرخاء وهكذا تحدث الدورات الاقتصادية، وبفعل المضاعف والمعجل يتعرض الاستثمار والاستهلاك للحركات الصعودية والهبوطية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية[5].

كذلك تعاني الاقتصاديات الوضعية من دورات اقتصادية ترجع إلى التغيرات الدورية في كمية الائتمان، وإلى التغير في حركة الأسعار والذهب[6]، كذلك يرى الخبراء الاقتصاديون أن الأزمات الاقتصادية الكبرى التي مرّت بالاقتصاديات الحرة

---

(١) المحجوب. الطلب الفعلي. مرجع سابق، ص ٢١١ – ٢١٢.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢١٢ وص ٣٢٠ – ٣٢٢.

Hansen: op. cit., Ch. IX.

(3) Ibid. Ch. XII.

(٤) راجع:

Duesenberry. Business Cycles & Economic Growth, op. cit., Ch. VII.

(5) Ackley: Macroeconomic Theory; op. cit., pp: 496 - 497.

(٦) متولي. التوازن العام. مرجع سابق. ص٨ و ١٠

Hansen: op. cit., pp: 36 - 38.

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار مستوى الاستثمار المضاربي Speculative Investment حيث تؤدي التغيرات في سعر الفائدة إلى انسحاب رؤوس الأموال المضاربة من الأسواق النقدية[1].

المطلب الثالث
أثر الزكاة في حماية الاقتصاد من التقلبات

وقفنا في المطلب السابق على أن أسباب الكساد، أو مرحلة الأزمة في الدورة الاقتصادية، ترجع إلى العديد من العوامل: أهمها انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل للإدخار، مع زيادة في تفضيل السيولة، الإكتناز، وزيادة سعر الفائدة، بالإضافة إلى اتجاه توقعات أرباب الأعمال إلى التشاؤم، مما يترتب عليه انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

يقوم الشرع بوضع الأساس الأول في حماية الاقتصاد الإسلامي من هذه التقلبات الدورية بتحريم التعامل بسعر الفائدة، الربا، تمامًا في المجتمع، وتعمل الزكاة على توفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي من خلال أثرها في الميل للاستهلاك، وأثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة، ومن خلال التأثير في التوقعات، والتأثير في الدورة النقدية، ومن خلال زيادة الاستثمارات المباشرة.

أ. دورة الزكاة من خلال أثرها في الميل للاستهلاك:

للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد الإسلامي من التقلبات، من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهي تمثل الشطر الأكبر من أسهم الزكاة الثمانية، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة العدد، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج في مختلف مجالاته مع ارتفاع مستويات التشغيل.

كذلك فإن تكرار إخراج الزكاة سنويًا، أو في نهاية كل موسم زراعي، يتيح للاقتصاد الإسلامي الإفادة من هذا الأثر الإنعاشي بصفة منتظمة، مما يحميه من مضار الدورات الاقتصادية[2]، ويقيه مخاطر التردي في أزمات الكساد الاقتصادي.

---

(١) كما حدث في كساد سنة ١٩٢٩ راجع:
Duesenberry: op. cit.; pp: 288 & ff.

(2) Ur Rahman: Economic Doctrines of Islam; op. cit., Vol. III. P: 6.